المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الرابع والخمسون (تشرين الأول) 2022
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

أسباب عجز الموازنة في لبنان وأثره على نمو الاقتصاد (1992-2018)

ديما محمد شريف
أ.د. محمد فرحات

dimashreif@hotmail.com
جامعة الجنان –لبنان كلية ادارة الأعمال

الملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر عجز الموازنه على النمو الاقتصادي في لبنان للفترة الممتدة من (1992-2018) وقد تم إستخدام المنهج الوصفي لتوضيح حجم عجز الموازنة في لبنان وتوضيح العلاقة بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي وأيضا استخدم المنهج القياسي من خلال استخدام نموذج إنحدار الخطي البسيط لتوضيح طبيعة العلاقات بين المتغير المستقل (عجز الموازنة) والمتغيرات التابعة (النمو الاقتصادي، الدين العام، الناتج المحلي، الاستثمار، القوى العاملة والزمن) ، وقد توصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية ضعيفة جداً بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي، وعلاقة طردية متوسطة وذات دلالة احصائية بين عجز الموازنة والزمن كذلك مع الدين العام والناتج المحلي، وعلاقة عكسية شديدة التدني بين الاستثمار والقوى العاملة وليست ذات دلالة احصائية.وانتهت الدراسة الى توصيات هامة لمعالجة العجزوتعزيز النموالاقتصادي ومحاربة الدين

الكلمات المفتاحة: عجز الموازنة، الايرادات، النفقات، الدين العام، النمو الاقتصادي، الاستمار، الناتج المحلي.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الرابع والخمسون (تشرين الأول) 2022
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

Abstract

The study aims to know the impact of the budget deficit on economic growth in Lebanon for the period from (1992-2018). To clarify the budget deficit in Lebanon and the relationship between the budget deficit and economic growth a descriptive approach was used in addition to standard approach through the use of a simple linear regression model to clarify the nature of the relationship between the independent variable (budget deficit) and the dependent variables (economic growth, public debt, domestic product, investment, labor and time), the study concluded that there is a very weak direct relationship between the budget deficit and economic growth, and a moderate and statistically significant positive relationship between the budget deficit and time as well as with public debt and domestic product, and a very low inverse relationship between investment and the workforce and is not statistically significant. The study concluded with important recommendations.

Keywords: *Budget deficit, Revenues, Expenditures, Public Debt, Economic growth, Investment, Gomestic product.*

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الرابع والخمسون (تشرين الأول) 2022
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

اولا: الاطار العام للدراسة

المقدمة

الموازنة العامة للدولة لها أهمية كبرى لأنها تعبر عن برنامج العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي للحكومة خلال الفترة المالية (وزارة المالية اللبنانية، 2010، ص2)، غالبا ما تكون سنة وبعبارة أخرى، فإن الموازنة العامة للدولة لها دلالة سياسية واقتصادية واجتماعية إذ يمكن الكشف عن مختلف اغراض الدولة عن طريق فزلكة الموازنة وتحليل أرقام الايرادات والنفقات العامة التي تجمعها وثيقة واحدة هي الموازنات العامة (العدوان، الشرعة، 2014، ص12)، باختصار يمكن القول أن الموازنة العامة للدولة ليست مجرد بيان تتضمن الإيرادات العامة والنفقات العامة، وإنما هي وثيقة الصلة بالاقتصاد القومي كذلك والأداة الرئيسة التي يمكن من طريقها تحقيق أهداف الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبالتالي فإن المكونات الرئيسة للموازنة هي الإيرادات والنفقات.

أما لبنان فلديه تاريخ طويل من العجز في الموازنة حتى يومنا هذا وقد ارتفع عجز الموازنة في العام 2018 الى 4.8 مليار دولار اميريكي (قرداحي، 2018، ص6). وقد وصلت نسبة العجز في موازنة العام (2018) حوالي % 12.5 من الناتج المحلي الإجمالي (مرصد المالية العامة، 2018، ص26). ولهذا اختارت الباحثة موضوع" أسباب عجز الموازنة في لبنان وأثره على نمو الاقتصاد خلال الفترة الممتدة من العام (1992-2018).

أهداف البحث

هدف البحث الى تحديد أهمية الموازنة، ومفهوم عجز الموازنة وتتبع تطوره وأسبابه، وتحليل الموازنات العامة اللبنانية خلال السنوات (1992-2018) وتبيان جانب مخصصات الموازنة من ايرادات ونفقات بكل تفاصيلها وتوضيح حجم العجز المتراكم، بالاضافة الى دراسة تأثير عجز الموازنة على عدد من المتغيرات الاقتصادية (النمو الاقتصادي، الدين العام، الاستثمار، القوى العاملة، الناتج المحلي، الزمن)، ومحاولة اقتراح بعض الحلول لعجز الموازنة بعد تطبيق النموذج الاقتصادي الرياضي.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الرابع والخمسون (تشرين الأول) 2022
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

مشكلة وتساؤلات البحث

تعاني الموازنة في لبنان عجزاً مستمراً وبشكل متزايد منذ العام 1992، هذا بالإضافة لارتفاع معدلات الدين العام والركود الاقتصادي، بما ينعكس على نمو الاقتصاد الوطني بشكل واضح، لذلك صيغت مشكلة البحث على الشكل التالي: **أسباب عجز الموازنة في لبنان واثره على نمو الاقتصاد**

يمكن الإجابة على أسباب هذا العجز الذي يتمثل بزيادة النفقات وكيفية تأثيره على نمو الاقتصاد بطرح الاسئلة الفرعية التالية:

1- ما هي اسباب عجز الموازنة في لبنان؟
2- كيف يؤثر العجز بالنفقات والإيرادات على الموازنة؟
3- هل تؤثر الزيادة في الدين العام على الموازنة؟
4- كيف يؤثر عجز الموازنة على النمو الاقتصادي وبعض المتغيرات الاقتصادية الاخرى؟
5- هل يلعب العجز الدور السلبي ام الإيجابي على نمو الاقتصاد؟

فرضية البحث

تتمثل فرضيات البحث في الاتي:

الفرضية الاولى : يوجد علاقة ذات دلالة احصائية لعجز الموازنة في لبنان على النمو الاقتصادي.
الفرضية الثانية: يوجد علاقة ذات دلالة احصائية لعجز الموازنة في لبنان على الدين العام.
الفرضية الثالثة: يوجد علاقة ذات دلالة احصائية لعجز الموازنة في لبنان مع الزمن
الفرضية الرابعة: يوجد علاقة ذات دلالة احصائية لعجز الموازنة في لبنان على الاستثمار.
الفرضية الخامسة: يوجد علاقة ذات دلالة احصائية لعجز الموازنة في لبنان على الناتج المحلي.
الفرضية السادسة: يوجد علاقة ذات دلالة احصائية لعجز الموازنة مع القوى العاملة.

منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي (لاسيما اسلوب المسح وأسلوب تحليل المضمون) (العزاوي، 2008، ص97)، إضافة إلى المنهج التاريخي وذلك عبر دراسة نشأة وتطور الظاهرة خلال فترة الدراسة (1992-2018).

ويعتمد البحث على قياس العوامل المؤثرة في عجز الموازنة باستخدام اسلوب تحليل الانحدار للموازنة خلال العقدين الأخيرين.

حدود البحث

يتناول البحث تحليل الموازنات العامة اللبنانية للمدة **(1992-2018)** بالاضافة الى محاولة الربط بين عجز الموازنة وتأثيره على النمو الاقتصادي.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الرابع والخمسون (تشرين الأول) 2022
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

ثانيا: الاطار النظري للبحث

تعريف الموازنة العامة

تعتبر الموازنة العامة أهم وثيقة تتقدم بها الحكومة الى المجلس النيابي، ويفترض ان تترجم عمليا البيان الوزاري الذي نالت الحكومة الثقة البرلمانية على اساسه، ويعتبر تحضير الموازنة بما تتضمنه من توقعات لكل من النفقات والايرادات ركيزة اساسية تعكس مدى فعالية ادارة المالية العامة (المر، 2018، ص17). وقد عرف قانون المحاسبة العمومية الموازنة العامة على أنها (صك تشريعي تقدر فيه نفقات الدولة وواردتها عن سنة مقبلة، وتجاز بموجبه الجباية والإنفاق).

بالرغم من هذا التعريف الذي يغلب عليه الطابع المالي والحسابي فقد إتجه المشرع اللبناني إلى إستدراك الدور الإقتصادي والإجتماعي الذي يمكن للموازنة أن تسعى إلى تحقيقه، وذلك عندما ربط بين الوسائل المالية للموازنة من نفقات وواردات، وبين الأوضاع الإقتصادية والمالية في البلاد. لقد نصت المادة 18 من قانون المحاسبة العمومية الأخير(1968) على أن: "يقدم وزير المالية إلى السلطة التشريعية قبل أول تشرين الثاني تقريراً مفصلاً عن الحالة الإقتصادية والمالية في البلاد. وعن المبادئ التي اعتمدتها الحكومة في مشروع الموازنة" (فرحات، 2010، ص52).

هكذا، يصبح من الطبيعي أن لا ينظر إلى الموازنة العامة من منظار الفكر التقليدي المؤمن بحياد الأموال العمومية، بل يجب أن ينظر إليها من خلال تحديدها لطبيعة الأموال العمومية والغاية من تنفيذها. كما ينبغي النظر إليها من خلال إرتباطها بالأهداف الإقتصادية والإنمائية، وبضرورة استخدامها كأداة لأغراض التخطيط والحسابات القومية من جهة، وكأداة للرقابة على الإداء من ناحية تحقيق الكفاية الإنتاجية والاقتصادية من جهة أخرى (عواضة، 2000، ص52).

مشكلة العجز في الموازنة العامة في لبنان

تعتبر مشكلة العجز في الموازنة من المشاكل الاقتصادية الأساسية التي تواجه الحكومة اللبنانية. والعجز في الموازنة لا يؤثر على المالية العامة فحسب بل على البيئة الاقتصادية والاجتماعية – المعيشية، فهو يساهم بشكل أساسي في إبطاء النمو الاقتصادي وخفض مستوى العمالة، ويؤدي بالتالي الى ارتفاع مستوى البطالة ونسبة التضخم وأسعار الفوائد (عجاقة، 2018، ص3).

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الرابع والخمسون (تشرين الأول) 2022
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

لقد ازداد العجز في الموازنة العامة في لبنان بشكل كبير خلال السنوات العشر الأخيرة وأصبح عبئاً على الاقتصاد الوطني يتحمله المواطن اللبناني، علماً أن العجز يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمشكلة الدين العام وتسديد المستحقات المتوجبة على الدولة اللبنانية.

فعندما تستدين الدولة مبالغ كبيرة من المال يكون ذلك على حساب استخدامها في التوظيف الاستثماري، كما أن الطلب الكبير على الاستدانة لسد العجز المتراكم يضعف العرض للتوظيف الاستثماري، ويرفع من سعر الفائدة، ويشجع بالتالي أصحاب رؤوس الأموال على توظيف أموالهم في شراء سندات الخزينة، التي تدر عليهم مبالغ كبيرة من المال في وقت قصير دون المخاطرة في مشاريع إنتاجية، وهذه العملية تضعف اقتراض القطاع الخاص لدعم المشاريع الإنتاجية وتؤدي بالتالي الى إبطاء النمو الاقتصادي، كما أن ارتفاع سعر الفائدة يزيد من قيمة العملات الأجنبية في مقابل قيمة العملة الوطنية، وهذا بدوره يزيد العجز في الميزان التجاري (عجاقة، 2018، ص4).

إن زيادة العجز في الموازنة يؤدي إلى زيادة الدين العام على المواطنين، وزيادة غنى الأقلية التي تملك رؤوس الأموال التي توظف في شراء سندات الخزينة، لذلك فإن العجز يؤدي إلى انعكاسات سلبية على عملية إعادة توزيع الثروة في المجتمع.

إن زيادة العجز في الموازنة يجعل من لبنان دولة غير قادرة على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، كما يساهم العجز في الموازنة العامة في زيادة نسب التضخم، خاصة عندما تعمد الدولة لتمويل العجز بواسطة طبع الأموال الورقية والتي تؤدي إلى تدني القيمة الفعلية للعملة الوطنية.

أسباب تفاقم العجز في الموازنة في لبنان

هناك العديد من الأسباب المباشرة وغير المباشرة أدت إلى تفاقم العجز في الموازنة العامة في لبنان، وهي: نمو النفقات العامة، وتدني نمو الإيرادات العامة وبالتالي اتساع الهوة بينهما، الفساد الإداري، والنظام السياسي، بالإضافة إلى عملية إعادة إعمار ما هدمته الحرب الاهلية من بنى تحتية وغيرها.

تحليل العجز في الموازنة العامة

مرت الموازنة العامة في لبنان منذ العام 1951 حتى الوقت الحاضر بعدة مراحل حيث سجلت المرحلة الأولى فائضاً في الموازنة خلال عقد من الزمن (1951-1961)، ثم ظهر العجز بنسب ضئيلة (1974-1962) واستمر ازدياد العجز في هذه المرحلة (1975 – 1981) بحيث بدأت الحرب الأهلية في لبنان وفقدت الدولة معظم مصادر إيراداتها وقد انعكس الوضع السياسي والامني على الاقتصاد اللبناني سلباً واستمر تدني الايرادات وازدياد العجز في الموازنة الذي سجل أعلى نسبة له في العام 1976 حيث بلغ

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الرابع والخمسون (تشرين الأول) 2022
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

76% حتى وقتنا هذا، اما بين(1982 – 1989) ومع استمرار الحرب الأهلية وبداية الاجتياح الإسرائيلي للبنان انهار الاقتصاد اللبناني وانهارت الليرة اللبنانية وضُربت المالية العامة للدولة بالصميم وارتفع معدل التضخم بشكل هائل، حيث سجل أعلى نسبة له بلغت 800%. وكانت هذه المرحلة الأسوأ على الايرادات واستمر ازدياد العجز الذي سجل أعلى نسبة له في العام 1988 حيث بلغ 80%، أما معدل العجز في هذه المرحلة فبلغ 55.16%.

وهنا لابد من الإشارة الى أن الدولة اللبنانية بقيت معظم هذه المرحلة بلا موازنة واستمر الإنفاق على أساس موازنة 1985 على القاعدة الاثنا عشرية منذ العام 1986 حتى العام 1990.(العياش، 1997، ص 29)

واما الفترة التي تلت عام 1990 حتى 2018 تميزت بخمس حقبات هي:

1990 –2018 : بدأت هذه المرحلة أثر توقف الحرب في لبنان، وعودة السلطة الى بسط شرعيتها على معظم الاراضي اللبنانية أثر اتفاق الطائف في العام 1989، وتوحيد المؤسسات الدستورية والجيش. انعكست هذه التطورات على الوضع الاقتصادي، وبالتالي على المالية العامة، حيث صدرت أول موازنة في العام 1990 بعد أن استمرت الدولة خمس سنوات بدون موازنة. تمتاز هذه المرحلة بخمس حقبات رئيسة هي:

الحقبة الأولى: 1990 – 1992

استمر عجز الموازنة بالنمو، حيث بلغت نسبة العجز الفعلي حوالي 75% بين 1991 و 1992(انظر جدول رقم 1)، ولا بد من الاشارة بأنه تم تشكيل ثلاث حكومات متتالية بين بداية 1990 ونهاية 1992. انتهت هذه الحقبة بانهيار الليرة مرة ثانية، وبالتالي انعكست على الاوضاع المعيشية التي ادت الى استقالة الحكومة. وتشكيل حكومة انتقالية استمرت عدة أشهر.

جدول رقم ١: إجمالي الموازنة العامة (1990-2018)

العام	النفقات	الواردات	العجز	نسبة العجز%	الايرادات/النفقات	خدمة الدين / النفقات	خدمة الدين / الايرادات	خدمة الدين / العجز
الحقبة الاولى								
1990	797	430	367	46.3				
1991	1196	522	674	56.3				
1992	2436	1031	1405	57.7	51.28	22.34	45.52	48
الحقبة الثانية								
1993	2219	1855	364	16.4	61.48	25.99	42.26	67
1994	3017	2241	803	25.7	43.06	28.59	66.4	50
1995	5204	3033	2171	41.7	51.79	32.02	61.82	66

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الرابع والخمسون (تشرين الأول) 2022
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

72	75.07	36.72	48.91	39.7	2322	3534	5856	1996
66	84.24	36.87	43.77	44.5	3115	4010	7225	1997
97	75.34	42.4	56.27	51.4	4713	4449	9162	1998
101	74.37	42.87	57.65	38.4	3033	4873	7906	1999
71	89.6	39.52	44.1	44.6	3769	4684	8453	2000
102	92.81	48.59	52.35	47.7	4229	4646	8875	2001
107	79.28	45.59	57.5	42.5	4309	5830	10139	2002
الحقبة الثالثة								
124	73.24	46.01	62.82	37.2	3938	6655	10593	2003
133	53.51	38.15	71.29	28.7	3026	7515	10541	2004
126	47.72	34.64	72.58	27.4	2798	7405	10203	2005
100	62.29	38.36	61.58	38.4	4563	7316	11879	2006
الحقبة الرابعة								
129	56.46	39.25	69.51	30.5	3838	8749	12587	2007
120	50.26	35.46	70.56	29.4	4404	10553	14957	2008
136	47.91	35.46	74.01	26	4462	12705	17167	2009
143	49.02	36.48	74.41	19.72	3363	13684	17047	2010
160	40.2	32.1	79.9	20.6	3530	14070	17600	2011
92	38.5	27.2	70.53	29.47	5917	14164	20081	2012
90	40.2	27.8	69.06	30.94	6362	14201	20563	2013
77	41.31	26.86	65.02	35	7669	14257	21927	2014
118.3	48.83	34.6	29.21	29.21	5958	14435	20393	2015
100.63	50.1	33.46	33.25	33.25	7453	14959	22412	2016
الحقبة الخامسة								
92.70	43.70	29.69	32.03	32.03	7659	16247	23906	2017
158.44	44.1	34.51	21.78	21.78	5204.4	18686.8	23891.2	2018

المصدر: وزارة المالية، اجمالي الموازنة العامة للفترة: 1990 – 2018

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الرابع والخمسون (تشرين الأول) 2022
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

الحقبة الثانية: 1993 – 2000

تظهر ارقام الواردات والنفقات في الجدول رقم (1) تصاعد وتيرة نمو النفقات والواردات لهذه الحقبة، لكن وتيرة نمو النفقات الفعلية كانت اسرع بكثير من نمو الايرادات المحصلة. وهذا ما دفع الى زيادة حجم العجز الفعلي. وبالتالي حجم خدمة الدين لتغطية هذا العجز، وقد بلغ معدل العجز الفعلي لهذه الحقبة 51.5%، اما اعلى نسبة للعجز فكانت 63% و 61% في العامين 1996 و 1997. وهذا ما دفع الحكومة الى الأخذ بالعديد من الاجراءات الادارية والمالية للحد من العجز المتنامي في الموازنة العامة. (عطية،1997، ص 11).

اما عن العلاقة بين متغيرات الموازنة، فيشير الجدول بأن معدل نسبة الايرادات الى النفقات، كان (48%) للأعوام 1993 – 2000، تمثلت اعلى نسبة (65%) في العام 1993. ثم بدأت بالتراجع لتصل الى 55% في عام 1998. أما نسبة خدمة الدين للإيرادات، فقد ارتفعت بشكل كبير، من 56% في العام 1993 الى 100% في العام 2000. أخيراً فان معدل خدمة الدين الى النفقات حوالي 39% لمجموع السنوات، تمثلت اعلى نسبة (47%) في العام 2000. ولا بد من الاشارة الى ان نفقات خدمة الدين تشكل اعلى نسبة من الموازنة، يليها نفقات الرواتب والاجور (ديوان المحاسبة،2000).

الحقبة الثالثة: 2001 – 2005

تمتاز هذه الحقبة ببدء تحسن أوضاع المالية، خاصة في شق الايرادات وتدني وتيرة نمو النفقات، وهذا يعود الى مجموعة من الاصلاحات المالية التي تم اتخاذها، وأهمها اقرار الضريبة على القيمة المضافة في العام 2002. يظهر الجدول(1) ان مجموع الايرادات قد ازداد بشكل ملحوظ مقارنة مع الحقبة 1993- 2000، خاصة بين الاعوام 2002-2004. ان نسبة نمو الايرادات الفعلية لهذه الحقبة (2001-2005) كان 12.77%. وهي اعلى من معدل نمو النفقات الفعلية والتي كانت 3.9% للفترة نفسها. كذلك يظهر الجدول ان نسبة الايرادات الى النفقات قد ازدادت من 52.3% في العام 2001 الى 72.6% في العام 2005 بمعدل 63.3%. لذلك فان معدل العجز الفعلي (36.7%) قد تدنى مقارنة بمعدل العجز الفعلي للأعوام 1993 – 2000 (51.5%). أما وتيرة نمو العجز في الموازنة العامة، فيظهر الجدول تدنيها كلما تم الدخول في سنة مالية جديدة.

أما عن العلاقة بين متغيرات الموازنة لهذه الفترة،كما يشير الجدول بان معدل نسبة الايرادات الى النفقات، كان (63.3%)، تمثلت اعلى نسبة (72.58%) في العام 2005. كذلك يشير الجدول بأن معدل خدمة الدين الى النفقات بلغ حوالي 42.6%، تمثلت اعلى نسبة (48.59%) في عام 2001. أما نسبة خدمة الدين

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الرابع والخمسون (تشرين الأول) 2022
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

للإيرادات، فقد بدأت بالتدني من 100% في العام 2000 الى 47.7% في العام 2005. وهذا يرتبط بازدياد وتيرة نمو الايرادات وسعي الحكومة للسيطرة على النفقات قدر الامكان.

الحقبة الرابعة: 2006 – 2016

تمتاز هذه الحقبة بعدم اقرار اي موازنة في المجلس النيابي، وبأن الانفاق على الادارات العامة قد تم وفقا للقاعدة " الاثني عشرية ". ان القاعدة الاثني عشرية هي موازنة مؤقتة تتضمن الاذن للحكومة بالجباية والانفاق شهراً فشهراً، وفقا لقانون الموازنة السابق دون زيادة او نقصان، ريثما يتم اقرار الموازنة العامة الجديدة. وهذا يعني انه يفترض قانونياً ان لا تتجاوز النفقات الفعلية في هذه الحقبة موازنة العام 2005، آخر موازنة تم اقرارها في المجلس النيابي (وزارة المالية،2005).

لكن، وكما يظهر الجدول رقم (1) ، فان النفقات قد ازدادت، وبمعدل سنوي يوازي 10.4%. أما مجموع الزيادات في النفقات خلال هذه الحقبة عن موازنة 2005 فهو 22622 مليار ليرة. لذلك، فان أي زيادة، وبغض النظر عن احقيتها (بسبب التضخم او اي احتياجات اساسية) هي مخالفة للقانون. أما من ناحية الايرادات، فان الزيادات السنوية كانت اكبر من الزيادات في شق النفقات بمعدل سنوي 15.10%، وهي تعتبر قانونية ما دامت لم تخالف القوانين الضريبية. أخيراً، فان معدل العجز الفعلي في الموازنة العامة خلال هذه الحقبة قد تدنى الى معدل سنوي 35% مقارنة بمعدل سنوي **26.7%** لحقبة 2001 – 2005.

أخيراً، يشير جدول رقم(1) الى أن نسبة الايرادات للنفقات قد تابعت ازديادها بوتيرة اعلى من الحقبة السابقة (2001 – 2005). بمعدل سنوي 70%. اما خدمة الدين، فكان معدلها السنوي 37%، وهي اقل من معدل حقبة 2001-2005 (42.6%) بحوالي 5%. اما نسبة خدمة الدين للإيرادات، فقد تابعت تدنيها ووصلت الى معدل 53% لهذه الحقبة مقارنة ب 69.3% لحقبة 2001-2005. وقد لعب استمرار نمو الايرادات دوراً اساسياً في تدني نسبة خدمة الدين للإيرادات.

الحقبة الخامسة 2017 - 2018:

بعد انقطاع دام 12 عاماً بسبب تعذر التوافق السياسي على انجاز قطع الحساب عن السنوات السابقة. نجح لبنان في إقرار الموازنة ، يذكر أن العجز في الموازنة ناجم عن خدمة الدين العام (يصل الدين العام في لبنان إلى نحو 100 مليار دولار)، وكذلك لدفع الرواتب والأجور والتي تناهز كلفتها ربع الموازنة.

اما موازنة 2018 فان الانفاق فيها هو 26821 مليار ليرة مقابل 17405 مليار ليرة ايرادات وهذا يعني ان العجز تجاوز الـ8 الاف مليار ليرة، لان العجز في الموازنة للعام 2018 كبير وهائل ويصل الى 9416

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الرابع والخمسون (تشرين الأول) 2022
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

مليار ليرة يضاف اليه عجز الخزينة العامة للكهرباء المقدر بـ2100 مليار ليرة، اي يمكن القول ان الهجز تجاوز الـ10 في المئة من الناتج المحلي

اما بالنسبة للايرادات العامة تبلغ 17405 مليار ليرة في موازنة العام 2018 مقابل 17524 مليار ليرة عام 2017.

و بالنسبة لخدمة الدين 8156 مليار ليرة في موازنة العام 2018 مقابل 7521 مليار ليرة في موازنة العام 2017 اي بزيادة 635 مليار ليرة دون ان تتمكن الحكومة من لجم ارتفاع الدين حيث ما يزال يتزايد سنة فسنة.اضافة الى ذلك فان معاشات التقاعد ونهاية الخدمة ارتفعت من 2250 مليار ليرة في موازنة 2017 الى 2808 مليار ليرة في موازنة 2018.كما ان موازنة 2018 تضمنت اعطاء مؤسسة كهرباء لبنان سلفة خزينة بقيمة 2100 مليار ليرة، وهذه السلفة لا تتضمن قيمة استئجار البواخر العائمة، اي ان مؤسسة كهرباء لبنان تحتاج الى سلفة تفوق الـ3 الاف مليار ليرة لبنانية، مع العلم ان سلفات الخزينة لا تدخل في مشروع قانون الموازنة ومع العلم ان السلفة هي دين ايضاً(فرح، 2018).

ان العلاقة بين نمو الدين العام والعجز في الموازنة العامة هي علاقة مباشرة، فالعجز في الموازنة العامة يدفع الحكومة الى الاستدانة "كحل" لتغطية اعباء هذا العجز، الأمر الذي يؤدي بدوره الى ازدياد نفقات خدمة الدين، لتشكل هذه النفقات اعلى نسبة في الموازنة العامة. لذا توجب الأمر إعطاء صورة موجزة عن اتجاه الدين العام والمتغيرات التي أثرت في نموه.

أثر الدين العام على الموازنة

بيّن صندوق النقد الدولي في تقريره الأخير أن حجم الدين العام اللبناني إلى الناتج المحلي الإجمالي يصل الى 143.1%. ويحتل بذلك المرتبة 158 عالمياً في تدني نسبة الدين إلى الناتج. أي بتعبير آخر، يحتل لبنان مرتبة عالية جداً من حيث ارتفاع نسبة الدين إلى الناتج. بالنتيجة، أصبح كل طفل لبناني مولود حديثاً عليه دين بقيمة تتعدى الـ 13 ألف دولار. (ابو زكي، 2014، ص32).

وتُشير أرقام جمعية المصارف إلى ان الدين العام بلغ 85.1 مليار دولار أميركي في عام 2018 مقارنة ب 79.5 في نهاية العام 2017، وإذا كانت هذه الزيادة مُبرّرة بإستحقاقات الدولة من ناحية الإنفاق العام وخدمة الدين العام، إلا أن تسارع نمو هذين البندين أصبح يُشكّل أزمة حقيقية أمام إستدامة مالية الدولة في الامد المتوسّط إلى البعيد.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الرابع والخمسون (تشرين الأول) 2022
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

يُمكن تقسيم إرتفاع الدين العام إلى ثلاثة مراحل أساسية:

أولًا: 1993 إلى 2004 حيث إرتفع الدين العام من 3 إلى 36 مليار دولار أميركي متأثّرا بسياسة الإستدانة بهدف الإستثمار.

ثانيًا: 2005 إلى 2016 إذ إرتفع الدين العام إلى أكثر من 75 مليار دولار أميركي بحكم سياسة الإنفاق بإعتمادات من خارج الموازنة وتحت تأثير التخبّط السياسي وتراجع النشاط الإقتصادي.

ثالثًا: 2017 إلى 2018 إرتفع الدين العام إلى 85.1 مليار دولار أميركي نتيجة السياسات السابقة ولكن أيضًا نتيجة إستمرار إرتفاع الإنفاق العام (أكثر من 25 ألف موظف في القطاع العام في السنوات الثلاث الأخيرة).

من جهة النشاط الإقتصادي، حقق لبنان تقدماً ملحوظا متأثرا بسياسة الإستدانة بهدف الإستثمار، حيث تُرجم هذا الأمر بإرتفاع الناتج المحلّي الإجمالي من 6.3 مليار دولار في العام 1993 إلى 21 مليار دولار في العام 2004. لجم إغتيال الرئيس رفيق الحريري وعدوان تموز 2006، النمو الإقتصادي وبقي عند مستوى 21 مليار دولار بدافع مبدأ الإنيرثيا المعروف في الإقتصاد. إلا أن الأعوام 2007 إلى 2010، شهدت نموًا هائلًا في الإقتصاد وصل إلى رقمين بدافع الإستثمارات الأجنبية المُباشرة ورفع الناتج المحلّي الإجمالي إلى 38.6 مليار دولار. وقد شهدت الأعوام التي تلت (2011 إلى 2014) نموًا أيضًا جراء مفاعيل الإستثمارات التي أخذت بالإنخفاض إلى أن وصل الناتج المحلّي الإجمالي إلى 50.1مليار دولار في العام 2015 ومنذ ذلك الوقت والنمو الإقتصادي يراوح الـ 1 إلى 1.5%.

تؤدي مقارنة نمو الدين العام ونمو الناتج المحلّي الإجمالي، إلى إستنتاج بديهي، هو أن النمو الإقتصادي لم يكن كافياً لإمتصاص العجز في الموازنة مما أدّى إلى رفع الدين العام ومعه خدمة هذا الأخير.

تظهر مقارنة البيانات التاريخية للدين العام والناتج المحلّي الإجمالي إرتفاعًا في الدين العام نسبة إلى إرتفاع الناتج المحلّي الإجمالي المُتقلّب بين عام وأخر، فمثلًا في أيام المجد (2007 – 2010) كانت النسبة أقلّ من 1، في حين أنها إرتفعت إلى 3 في العام 2013، و14.5 في العام 2016، لتعود وتنخفض إلى 3 في العام 2017. وقد ارتفعت هذه النسبة في العام 2018 إلى 3.6 في ظلّ غياب أيّ إجراءات (عجاقة، 2018).

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الرابع والخمسون (تشرين الأول) 2022
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

جدول رقم 2: حجم الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي

السنة	الدين العام (بليون$)	الناتج المحلي	الدين العام (%) الى الناتج المحلي	%النمو
1992	2	6.33	31.5	4.5
1993	2.1	8.74	24	7
1994	2.73	10.20	26.7	8
1995	8	12.02	66.5	6
1996	10.38	13.61	76.2	4
1997	15.3	16.15	94.7	3
1998	15	17.47	85.7	3
1999	21.3	17.49	121.8	1
2000	25.4	17.33	146.5	1.1
2001	28.5	17.68	161.1	3.9
2002	32	19.18	167.5	3.4
2003	33	19.84	166.3	1.7
2004	35.86	21.06	170.27	5.6
2005	38.5	21.59	178.32	2.7
2006	40	22.15	180.58	1.6
2007	43.2	24.99	172.86	9.4
2008	47	29.37	160	8.6
2009	51.09	35.65	143.3	9
2010	52.59	38.61	136.2	7
2011	56.07	40.27	139.2	1.5
2012	57.69	44.26	130.3	2
2013	63.5	46.9	135.3	3.8
2014	66.6	48.1	138.4	2.5
2015	70.3	50.1	140.3	0.6
2016	74.9	51.4	145.7	1.6
2017	79.5	53.3	149.1	0.8
2018	85.1	55.3	153.8	-1.7

المصدر: من اعداد الباحثة بالاستناد الى بيانات وزارة المالية

اثر العجز في الموازنة على المتغيرات الاقتصادية:

ان العجز في الموازنة يمثل الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة وهو يرتبط بشكل كبير بزيادة النفقات العامة الأمر الذي ينعكس على المتغيرات الاقتصادية التي تتمثل فيما يلي:

-الأثر على الاستهلاك: يتمثل أثر الإنفاق العام والعجز في الموازنة على الاستهلاك من خلال أن جزء من هذا العجز يوجه إلى الطلب المباشر على السلع والخدمات من قبل الجهاز الحكومي الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك القومي. من جهة أخرى جزء من هذا العجز يحول إلى دخول الأفراد سواء أكانت بمقابل أو بدون مقابل الأمر الذي يزيد الاستهلاك القومي.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الرابع والخمسون (تشرين الأول) 2022
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

-الأثر على الادخار والاستثمار: يزيد الإنفاق العام وبالتالي عجز الموازنة من دخول الأفراد وبالتالي زيادة القدرة على الادخار ولذلك مع زيادة العجز تزيد المدخرات القومية، وذلك ينعكس في زيادة الاستثمار القومي إذا ما وجهت هذه المدخرات نحو المشاريع الإنتاجية الفعالة في المجتمع، ومن جهة أخرى هناك كثير من العجز المالي في الموازنة يوجه إلى مشاريع استثمارية مما يؤدي إلى تراكم رأس المال القومي (الخطيب، 2000، ص 15).

-الأثر على الناتج المحلي الإجمالي: إن توجيه العجز المالي في الموازنة نحو المشاريع الإنتاجية يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي، كما أن النفقات العامة وبالتالي عجز الموازنة يؤدي إلى تحويل عناصر الإنتاج إلى القطاعات التي تشجعها الحكومات وبالتالي تنتقل من قطاع إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى بما يتلاءم مع تحقيق زيادة الناتج المحلي (العلي، 2009، ص20).

-الأثر على الدين العام الداخلي والخارجي: تفترض النظرية الاقتصادية أن العجز في الموازنة قد يوجه إلى خدمة الدين العام وذلك من خلال خدمة هذا الدين وتسديد أقساطه وفوائده شريطة أن لا يكون تمويل العجز عن طريق زيادة المديونية الخارجية. أما إذا كان العجز ممولا من الاقتراض بشقية فمن المفترض أن يؤدي ذلك إلى زيادة المديونية الداخلية والخارجية ولاسيما في الدول النامية التي تفتقر إلى الموارد الكفيلة بسبب احتياجاتها فتلجا إلى الاقتراض لتمويل إنفاقها العام (العزام، 1990، ص 20).

- الأثر على الدخل القومي: تبقى مسألة زيادة أو عدم زيادة نفقات الدولة محكومة بالفلسفة السائدة فيها. فإن كان موقفها سلبياً من القضايا الاقتصادية، الأمر الذي يدفعها فقط بوظائفها التقليدية إلى تحقيقي الأمن والعدالة والدفاع إلخ. إما إن يكون موقفها إيجابياً يقوم على التدخل الفعال في مختلف الميادين فتسخر سياستها الإنفاقية وفق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، كزيادة الدخل واستقراره، وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تحسين توزيعه. وتتوقف آثار الإنفاق العام تبعاً لاختلاف وسائل تمويله، وطريقة استخدامه، وأخيراً على نوعيته.

الأثر على العمالة (التوظف): تهدف معظم السياسات الاقتصادية في العصر الحاضر إلى محاربة البطالة بغية الوصول إلى العمالة الكاملة. وتتحقق هذه الأخيرة إذا لم ترتفع البطالة عن 3% أو 4% من مجموع القوة العاملة. ويرجع السماح بهذه النسبة إلى اعتراف الاقتصاديين بسوء تنظيم سوق العمل. مما يتطلب فترة معينة ليجد العامل الوظيفة التي تتفق وكفاءته،

-الأثر على مستوى الأسعار: أمام المصاعب الاقتصادية الكثيرة التي يثيرها تضخم الأسعار والأرباكات التي يحدثها في السوق والتي تهدد الاستقرار الاقتصادي والسياسي في آن معاً، تسعى معظم الدول إلى

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الرابع والخمسون (تشرين الأول) 2022
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

المحافظة على مستوى ثابت بقدر الإمكان للأسعار. لكن من واجب الدولة أيضاً ان تحافظ على مستوى معين للعمالة (التوظف) (فرحات، 2010، ص279).

اثر العجز في الموازنة على النمو الاقتصادي:

اما اثر العجز في الموازنة على النمو الاقتصادي وهو موضوع البحث (اسباب عجز الموازنة واثره على النمو الاقتصادي) فيتمثل كما يلي:

قبل الحرب الأهلية شهد لبنان نمواً اقتصادياً تراوح بين 5% و 7% من سنة 1960 الى 1975 وصلت حصة الفرد من الناتج المحلي عام 1974 الى 1070 دولار. واتت الحرب الأهلية في العام 1975 لتدمر البينة التحتية و القطاعات الأساسية في الإقتصاد اللبناني و تدهورت حصة الفرد من الناتج المحلي لتصل الى 820 دولار عام 1990 مع الأخذ بعين الإعتبار تراجع القوة الشرائية للدولار بين العام 1975 والعام 1990. وهذا التدهور الإقتصادي خلال الحرب الأهلية ادى الى التراجع في عائدات الدولة وتزايد في النفقات ادى الى عجز في ميزانية الدولة. في العام 1992 توقف مصرف لبنان عن دعم الليرة اللبنانية مما ادى الى تدهور قيمتها. كل هذه العوامل ادت الى ازدياد العجز في خزينة الدولة والتضخم وازدياد في الإعتماد على الدولار، وبدأت سياسة إعادة الأعمار، واصبح هدف الحكومات المتعاقبة تثبيت سعر صرف الليرة وتحقيق النمو الإقتصادي وضبط العجز في الموازنة.

اما اليوم وبعد أكثر من 20 عاماً على انتهاء الحرب الأهلية، فلا يزال الإقتصاد اللبناني يعاني من مشكلات جوهرية على عدة صعد. فقد تضخم الدين العام بمعدلات مرتفعة في العقدين الماضيين، فزاد من 50.80% من الناتج المحلي القائم في العام 1993 إلى نحو 184% في عام 1999(ابو زكي، 2014).

وقد شهد لبنان خلال العقد الأخير تطورات سياسية وأمنية واقتصادية محلية وإقليمية ودولية، أثّرت في تطوره الاقتصادي والتنموي، ومن أهمها اغتيال رئيس الحكومة رفيق الحريري في العام 2005، وحرب تموز 2006 والأزمة المالية العالمية في العام 2008، وصولاً إلى الصراعات السياسية والأمنية التي تشهدها المنطقة منذ نهاية العام 2010

الفترة 2000 – 2004

قبل العام 2005 وخصوصاً منذ منتصف العام 2000 شهد لبنان تطورات اقتصادية جيدة، إذ سجلت معظم المؤشرات تحسناً ملحوظاً وتحديداً بعد الانسحاب الاسرائيلي من الجنوب. ففي مقابل نسبة نمو حقيقي بلغت 1،1% في العام 2000، بلغ النمو 3،9% في العام 2001 و3،4% في العام 2002 و 1،7% في العام

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الرابع والخمسون (تشرين الأول) 2022
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

2003، و5،06 وصولا الى % نهاية 2004. وبذلك، وصل الناتج المحلي الاجمالي للبنان إلى حوالى 21 مليار دولار نهاية العام 2004 مقابل 17،25 ملياراً في العام 2000، كما سجلت الفترة 2000 – 2004 متوسط نمو حقيقي بلغ 3،03 سنوياً. من هنا بدأت الأوضاع المستقرة جذب المستثمرين، فارتفع الاستثمار خلال هذه الفترة كنسبة من الناتج المحلي من 19،13% في العام 2000 الى 23،05% في العام 2004 وليرتفع الاستثمار الأجنبي المباشر من 1،34 مليار دولار في العام 2002 أي 7% من الناتج المحلي الى 2،86 مليارى دولار في العام 2003 (14،2% من الناتج) وصولاً الى 1،9 مليار دولار في العام 2004 (8،7% من الناتج). كما شهدت هذه الفترة زيادة ملحوظة في معدلات الادخار والتي زادت كنسبة من الناتج المحلي من 1،76% في العام 2000 الى 7،15% في العام 2004 وبمتوسط سنوي عند 4،44%، فيما بلغ معدل التضخم 2،21% في العام 2004 مقابل تضخم سلبي عند 1،61% في عام 2000.

أما عجز الموازنة، فكان 3769 مليار دولار في العام 2000، 4229 مليارات في العام 2001، 4309 مليارات في العام 2002، و3938 مليار في العام 2003، فإلى 3026 مليارين في العام 2004. وكل ذلك جاء نتيجة للإصلاحات الكبيرة التي شهدتها الموازنة والتي أدت الى تراجع العجز من 23،63% من الناتج المحلي في العام 2000 الى نسبة 9،93% نهاية العام 2004. وعلى الرغم من الزيادة في عجز الميزان التجاري من 3 مليارات دولار في العام 2000 إلى 3،33 مليارات في العام 2004، إلا أن نسبة هذا العجز من الناتج انخفضت من 17،37% الى 15،9% لأن نسبة النمو في حجم الاقتصاد فاقت نسبة النمو في هذا العجز خلال تلك الفترة، وأيضاً ساهمت تحويلات غير المقيمين في الحد من العجز في الحساب الجاري بعدما ارتفعت من 2,54 مليار دولار في العام 2002 الى 5,59 مليارات نهاية 2004. والمؤشر الوحيد الذي شهد تدهورا ملحوظا خلال الفترة المذكورة هو حجم الدين العام الذي زاد من 32 مليار دولار (146,1% من الناتج المحلي) إلى 35,86 مليارا (171,18% من الناتج المحلي)(جدول رقم:2)

الفترة 2005 – 2006

بعد هذا التطور الايجابي حتى نهاية العام 2004، شهد العام 2005 ومن ثم العام 2006 ضغوطا اقتصادية هائلة نتيجة اغتيال الرئيس الحريري في شباط 2005 وحرب تموز 2006، حيث انخفض النمو الحقيقي الى 2,7% في العام 2005 ومن ثم الى 1,6% في العام 2006 من 5,06% في العام 2004. وتدهورت معظم المؤشرات الاقتصادية ومن اهمها ارتفاع الدين العام لـ180,7% من الناتج في العام 2005 و185,19 في العام 2006. وعلى الرغم من تلك التطورات الخطيرة، زاد الاستثمار الاجنبي المباشر لـ2,62 مليارات

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الرابع والخمسون (تشرين الأول) 2022
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

في العام 2005 و2,67 مليارين في العام 2006، فيما انخفضت تحويلات المقيمين في العام 2005 لتبلغ 4,92 مليارات دولار وعادت لترتفع الى 5,2 مليارات في العام 2006(انظرجدول رقم:2).

الفترة 2007 – 2010

وبانقضاء العام 2006، بدأ لبنان يشهد فترة من التحسن الاقتصادي حتى العام 2008 حين اندلعت الازمة المالية العالمية، والتي استفاد لبنان منها حتى العام 2010 عكس معظم الدول المتقدمة والنامية، فحقق لبنان طفرة اقتصادية غير مسبوقة وارتفاعا في اسعار العقارات وفي الودائع المصرفية والتحويلات الخارجية ليبلغ متوسط نمو الفترة 2007 – 2010 حوالى 9,2% (مقابل متوسط نمو 5,06% للفترة 2000 – 2004) في وقت بلغ حجم الناتج المحلي نهاية العام 2010 حوالى 38 مليار دولار في مقابل 21 مليارا نهاية العام 2004 و21,8 مليارا نهاية 2006.

وبالنسبة الى الاستثمار الاجنبي المباشر، بلغت تدفقاته 3,38 مليارات دولار في العام 2007، و4,33 مليارات في العام 2008، و4,8 مليارات في العام 2009، و4,28 مليارات في العام 2010، ونتيجة لذلك قفز الاستثمار كنسبة من الناتج الى 38% نهاية العام 2010 في مقابل 23,05% العام 2004 و19,35% العام 2006. وبلغت تحويلات غير المقيمين 5,77 مليارات دولار في العام 2007 لترتفع الى 7,18 مليارات دولار في العام 2008 و7,56 مليارات في العام 2009 ومن ثم تراجعت الى 6,91 مليارات في العام 2010.

وفي سياق متصل، شهد مؤشرا عجز الموازنة والدين العام تحسنا ملحوظا بين عامي 2004 و2010. ففيما بلغ العجز 3838 مليار في العام 2007، استقر على 4404و4463و4363 مليار خلال الاعوام 2008، 2009 و2010 على التوالي. وادى ضبط العجز هذا الى انخفاض تدريجي في نسبة العجز من الناتج المحلي من 11,04% في العام 2007، الى 7,55% في العام 2010 بسبب ثبات حجم العجز مقابل زيادة كبيرة في حجم الاقتصاد. اما بالنسبة الى الدين العام، فعلى الرغم من زيادته من 43.2 مليارا في العام 2007 الى 52,69 مليار في العام 2010، فقد انخفضت نسبته من الناتج المحلي من 185,19% في العام 2006 لـ138,39% في العام 2010(انظر جدول رقم:2)

الفترة 2011 – 2018

كان لبنان من أكثر الدول تأثراً باندلاع الاضطرابات في عدد من الدول العربية، فمن الضغوط التي واجهتها مصارفه العاملة في كل من مصر وسوريا، الى تراجع تجارة الترانزيت والتصدير براً وصولاً الى انخفاض عدد السياح، وتدفق ما يفوق عن مليون نازح سوري والضغوط التي شكلها هذا الأمر على البنية التحتية.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الرابع والخمسون (تشرين الأول) 2022
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

كل ذلك انعكس على اقتصاده، فمقابل نسبة نمو محققة العام 2010 عند 8%، انخفضت لـ2% العام 2011، ولـ1.5% العام 2017 في وقت من المتوقع ان ترتفع الى عند 2.13% نهاية السنة الجارية مع ناتج محلي عند 51.84 مليار دولار.

وأيضاً شهد العام 2017 تراجعاً في الحركة السياحية، مع الاشارة الى أن هذا القطاع يساهم في نحو 20% من حجم الناتج المحلي. كما تأثر الاستثمار الاجنبي المباشر بهذه الأحداث، حيث بلغ 3,49 مليارات دولار للعام 2010، و3,68 مليارات دولار للعام 2011، و23,6% في العام 2012، و22,46% للعام 2013،ليصل الى 383 بليون دولار في نهاية 2017 بالاستناد إلى التقرير الدوري الذي يصدره البنك الدولي تحت عنوان «موجز الهجرة والتنمية» (عدد نيسان 2018)، يتبيّن أن وزن تحويلات اللبنانيين المهاجرين يرتفع باطراد، وبات يمتلك تأثيراً حاسماً على المؤشرات المختلفة، الاجتماعية والاقتصادية والمالية والنقدية. فقد نمت التحويلات الواردة إلى لبنان في السنوات الـ15 الماضية بنسبة 313%، من نحو 2.54 مليار دولار في عام 2002 إلى أكثر من 7.95 مليارات في عام 2017، وبلغ مجموعها التراكمي (2003-2017) نحو 99.2 مليار دولار، بمتوسط سنوي بلغ نحو 6.6 مليارات دولار على مدى هذه الفترة، وهذا الرقم كبير جداً قياساً إلى حجم الناتج المحلي، الذي ارتفع في الفترة نفسها من 19.15 مليار دولار في نهاية عام 2002 إلى 49.60 مليار دولار في نهاية عام 2016 (بالأسعار الجارية وفقاً لبيانات البنك الدولي). كما تردت أوضاع الموازنة ليبلغ العجز 5917 مليار دولار في العام 2012 (5,92% من الناتج)، و6362 مليارات في العام 2013 (9,45% من الناتج) و 7659 مليارات نهاية العام 2017 .

أما الدين العام، فقد استمر بالارتفاع بشكل مطّرد من 56.07 مليار دولار في العام 2011، الى 57,69 ملياراً العام 2012، فإلى 63.5 ملياراً في العام 2013. ويستمر العجز في الارتفاع ليبلغ 79.5مليار دولار في نهاية 2017 أي 150% من الناتج المحلي. والمؤشر الوحيد الذي ظل محافظاً على ثباته هو الاستقرار النقدي نتيجة للجهود الكبيرة التي يبذلها مصرف لبنان وعمليات الهندسة المالية التي يعتمدها، والتي أدت الى استقرار معدلات الفوائد وسعر صرف الليرة.

استطاع لبنان تجاوز تأثيرات احداث العامين 2005 و2006 نتيجة استفادته من تأثيرات الازمة المالية العالمية ولكن اليوم من غير المرجح ان يتجاوز تأثيرات الأحداث الحالية على النحو ذاته. ومن هنا لا بدّ من التعجيل في إعادة هيكلة الاقتصاد اللبناني وإجراء اصلاح مالي جدّي، والعمل على تنويع مصادر الدخل القومي (جدول رقم:2)

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الرابع والخمسون (تشرين الأول) 2022
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

ثالثا: الاطار التطبيقي للدراسة

خصص هذا الاطار لتحليل العلاقة بين ارقام عجز الموازنة والنمو الاقتصادي في لبنان خلال الفترة 1992-2018 وذلك من خلال دراسة تحليل الانحدار.

تم استخدام نموذج الانحدار البسيط لتقدير العلاقة بين المتغيرين ثم اختبار معالم النموذج عبر استخدام البرنامج الاحصائي spss22.

اثر عجز الموازنة في لبنان على النمو الاقتصادي

لاختبار الفرضية الاولى: يوجد علاقة ذات دلالة احصائية لعجز الموازنة في لبنان على النمو الاقتصادي، سوف يتم دراسة المتغير التابع (النمو) والمتغير المستقل (العجز) في لبنان وذلك باستعمال الانحدار البسيط ويتم عرض النتائج في الجدول التالي:

جدول رقم 3: نتائج تحليل البرنامج الاحصائي للنمو

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
2.60858	.092	.133	.365[a]	1

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	Model
.87[b]	3.233	22.001	1	22.001	1 Regression

Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model	
		Beta	Std. Error	B		
.001	3.941		1.928	7.597	(Constant)	1
.087	-1.798	-.365	.053	-.095	العجز	

يلاحظ من خلال هذا الجدول الذي يحتوى على بعض المقاييس التى تم حسابها للنموذج المقدر ويلاحظ **R Square** وهي رقم يتراوح بين صفر والواحد الصحيح وهذا الرقم يبين اثر عجز الموازنة على النمو الاقتصادي. أي هو مؤشر لمدى توضيح تحليل الانحدار لقيمة المتغير الذي نحاول التنبؤ به وهو في هذه الحالة النمو. في هذه الحالة فإن هذا الرقم **R Square** يساوي 0.133 وهو رقم بعيد جدا عن الواحد الصحيح مما يعني أن نموذج تحليل الانحدار ضعيف جدا(ارتباط طردي ضعيف) ويجب إهمال المعادلة التي حصلنا من هذا التحليل والبحث على اثر العجز في الموازنة على متغيرات اقتصادية اخرى، وكذلك يرجع 86.7% من التغيرات على المتغير التابع(النمو) الى تأثير عوامل اخرى يمكن التنبؤ من خلالها بمتغيرات جوهرية لها اثر واضح وكبير على المتغير التابع.اما معدل **Adjusted R Square** ويستخدم لتعين مدى البيانات المستخدمة من المتغيرات المستقله فى تقدير المتغير التابع ونلاحظ أن النموذج المقدر

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الرابع والخمسون (تشرين الأول) 2022
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

يعبر عن (المتغير المستقل) 0.092 اي 9.2% من البيانات وتدني قيمه هذا المقياس يفسر أن النموذج المقترح غير ملائم.

الانحدار الخطي البسيط هو دراسة العلاقة بين متغيرين فقط بحيث نحاول الوصول إلى علاقة خطية (أي معادلة خط مستقيم) بين هذين المتغيرين. من أجل تحديد اثر عجز الموازنة على النمو الاقتصادي نستخدم الانحدار البسيط, والمعادلة الخطية في الإنحدار الخطي البسيط هي: $\mathbf{Y= b_0 + b_1 x + e}$

حيث أن: Y = المتغير التابع، x = المتغير المسقل، b_0= ثابت الإنحدار، b_1= معامل الإنحدار، e = الخطأ العشوائي.

constant هو قيمة الثابت b_0 في المعادلة وهي تعني: **Y= 7.597-0.095(X)+e**

النمو الاقتصادي=Y، عجز الموازنة =X

ونتيجة لمعادلة الانحدار المعمول بها، إذا أخذنا العامل المستقل بعين الاعتبار بمستوى الصفر، فإن معدل النمو في لبنان يكون7.597.

ويبين هذا الجدول قيمة **P-value** الذي تظهر ما اذا كان العامل في نفس الصف هو عامل مؤثر فعلا أم لا. فإذا كان **P-value** أقل من 0.05 فإن العامل المقابل لها هو عامل مؤثر في المتغير الذي نحاول دراسة تغيره، وبالتالي فإنه يمكن رفض فرضية العدم (H0) لصالح الفرضية البديلة (H1) والعكس صحيح.

H0=لا يؤثر العجز في الموازنة على النمو الاقتصادي.

H1=يؤثر العجز في الموازنة على النمو الاقصادي.

من خلال التحليل للجدول تبين أن المتغير (النمو) كانت نسبة **P-value**(0.087) أكبر من 0.05 **(level of sig. > 5%)** وهذا يدل على عدم تأثير هذا المتغير بعجز الموازنة في لبنان مما يدفع إلى قبول فرضية العدم H0 ورفض H1. اما نسبة **Significance F** (0.087) اي 8.7% اقل من 10% وهذا يعني اهمية النموذج. **وهذا يعني رفض الفرضية القائلة أن العجز المالي يؤثر على النمو**

بما ان البحث يقتصر على اثر عجز الموازنة على النمو الاقتصادي فقد تبين ان عجز الموازنة في لبنان لم يساهم في زيادة نمو الاقتصاد وذلك كنتيجة لزيادة الاستهلاك والادخار فالاستثمار المتوقع والذي يجب ان ينعكس على زيادة نمو الاقتصاد بشكل عام وذلك كما تفترض النظرية الاقتصادية، لذلك فقد كان لعجز الموازنة في لبنان اثار سلبية على المتغيرات المؤثرة والمتأثرة بعجز الموازنة وذلك كما سيأتي مباشرة في الفقرة اللاحقة.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الرابع والخمسون (تشرين الأول) 2022
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

اثر عجز الموازنة على بعض المتغيرات الاقتصادية

اثر عجز الموازنة على الدين العام:

لاختبار الفرضية الثانية: يوجد علاقة ذات دلالة احصائية لعجز الموازنة في لبنان على الدين العام.

سوف يتم دراسة المتغير التابع(الدين العام) والمتغير المستقل (العجز) في لبنان وذلك باستعمال الانحدار البسيط ويتم عرض النتائج في الجدول التالي:

جدول رقم 4: نتائج تحليل البرنامج الاحصائي للدين العام

Std. Error of the Estimate		Adjusted R Square		R Square		R	Model
12.31596		.634		.651		.807[a]	1
Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	Model		
.000[b]	39.099	5930.670	1	5930.670	Regression		1
		151.683	21	3185.340	Residual		
			22	9116.010	Total		
Sig.	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model		
		Beta	Std. Error	B			
.624	-.498		6.249	-3.110	(Constant)		1
.000	6.253	.807	.000	1.467E-8	عجز_الموازنة		

R Square (0.65) وهو رقم يقترب من الواحد الصحيح مما يعني أن نموذج تحليل الانحدار متوسط، ويمكن من دراسة اثر العجز في الموازنة على الدين العام. وكذلك يرجع 35% من التغيرات على المتغير التابع(الدين العام) الى تأثير عوامل اخرى يمكن التنبؤ من خلالها بمتغيرات جوهرية لها اثر واضح وكبير على المتغير التابع.

بلغت نسبة معامل التحديد المعدل **Adjusted R Square**(0.634) اي 63.4% مما يعني ان هذه النسبة تؤثر بشكل كبير على الدين العام. ويمكن ايجاد المعادلة الخطية التالية: **Y= 14.822(X)-4066362+e**

الدين العام=Y، عجز الموازنة=X

تبين أن المتغير(الدين العام) كانت نسبة (**P-value=0**) (**level of sig.< 5%**) وهذا يدل على تأثير هذا المتغير على الدين العام في لبنان مما يدفع إلى رفض فرضية العدم H0 وقبول H1.

وهذا يعني رفض الفرضية القائلة أن العجز المالي لا يتأثربالدين العام وقبول الفرضية القائلة ان العجز في الموازنة يتأثر بالدين العام.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الرابع والخمسون (تشرين الأول) 2022
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

العجز المالي في الموازنة والزمن:

لاختبار الفرضية الثالثة: يوجد علاقة ذات دلالة احصائية لعجز الموازنة في لبنان على الناتج المحلي.

سوف يتم دراسة المتغير التابع (السنة) والمتغير المستقل (العجز) في لبنان وذلك باستعمال الانحدار البسيط ويتم عرض النتائج في الجدول التالي:

جدول رقم 5: نتائج تحليل البرنامج الاحصائي للزمن

	Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square		R Square		R	Model
	4.189	.619		.636		.797[a]	1
Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	Model		
.000[b]	36.679	643.546	1	643.546	Regression		1
		17.545	21	368.454	Residual		
			22	1012.000	Total		
Sig.	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model		
		Beta	Std. Error	B			
.000	936.908		2.125	1991.265	(Constant)		1
.000	6.056	.797	.000	4.834E-9	عجز_الموازنة		

R Square يساوي0.63 وهو رقم يقترب من الواحد الصحيح مما يعني أن نموذج تحليل الانحدار متوسط، وكذلك يرجع 37% من التغيرات على المتغير التابع(السنوات) الى تأثير عوامل اخرى يمكن التنبؤ من خلالها بمتغيرات جوهرية لها اثر واضح وكبير على المتغير التابع.

بلغت نسبة معامل التحديد المعدل **Adjusted R Square**(0.619) اي 61.9% مما يعني ان هذه النسبة تؤثر بشكل كبير على عدد السنوات. اما المعادلة الخطية هي كالتالي:**Y=1991.2+4839E-9(X)+e**

الزمن=Y، عجز الموازنة=X

تبين أن المتغير(الزمن) كانت نسبة (**P-value=0**) **(level of sig.< 5%) وهذا** يدل على تأثير هذا المتغير على الزمن في لبنان مما يدفع إلى رفض فرضية العدم H0 وقبول H1.

وهذا يعني رفض الفرضية القائلة أن العجز المالي لا يتغير مع الزمن وقبول الفرضية القائلة بتزايد العجز في الموازنة مع مرور الزمن.

اثر العجز في الموازنة على الاستثمار:

لاختبار الفرضية الرابعة: يوجد علاقة ذات دلالة احصائية لعجز الموازنة في لبنان على الاستثمار.سوف يتم بدراسة المتغير التابع(الاستثمار) والمتغير المستقل (العجز) في لبنان وذلك باستعمال الانحدار البسيط ويتم عرض النتائج في الجدول التالي:

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الرابع والخمسون (تشرين الأول) 2022
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

جدول رقم 6: نتائج تحليل البرنامج الاحصائي للاستثمار

Std. Error of the Estimate		Adjusted R Square		R Square		R	Model
5.20940		-.019		.027		.164[a]	1
Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	Model		
.453[b]	.584	15.844	1	15.844	Regression		1
		27.138	21	569.895	Residual		
			22	585.739	Total		
Sig.	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model		
		Beta	Std. Error	B			
.000	7.612		3.849	29.300	(Constant)		1
.453	-.764	-.164	.106	-.081	العجز		

R Square يساوي0.027 وهي قيمة متدنية تدل على قدرة تفسيرية ضعيفة جدا للعجز على الاستثمار وهي ليست ذات دلالة احصائية.

بلغت نسبة معامل التحديد المعدل **Adjusted R Square**(-0.091) نرى انه اعطى نتيجة سلبية وهي تدل على قدرة تفسيرية عكسية شديدة التدني اي ان الزيادة او الارتفاع في المتغير الاول يقابلها نقص او انخفاض في المتغير الثاني والعكس صحيح. من خلال الجداول يمكن ايجاد المعادلة الخطية التالية:

Y=29300-0.081(X)+e

الاستثمار=Y، عجز الموازنة=X

تبين أن المتغير(الاستثمار) كانت نسبة **(P-value=0.453) (level of sig.> 5%)** وهذا يدل على عدم تأثير هذا المتغير على الاستثمار في لبنان مما يدفع إلى قبول فرضية العدم H0 ورفض H1.

وهذا يعني رفض الفرضية القائلة أن العجز المالي يؤثر على الاستثمار

اثر العجز في الموازنة على الناتج المحلي:

لاختبار الفرضية الخامسة: يوجد علاقة ذات دلالة احصائية لعجز الموازنة في لبنان على القوى العاملة. سوف يتم دراسة المتغير التابع(الناتج المحلي) والمتغير المستقل (العجز) في لبنان وذلك باستعمال الانحدار البسيط ويتم عرض النتائج في الجدول التالي:

جدول رقم 7: نتائج تحليل البرنامج الاحصائي للناتج المحلي

Std. Error of the Estimate		Adjusted R Square	R Square		R	Model
7574678647.44277		.609	.627		.792[a]	1
Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	Model	
.000[b]	35.244	15.844	1	15.844	Regression	1
		27.138	21	569.895	Residual	

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الرابع والخمسون (تشرين الأول) 2022
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

			22	585.739		Total	
Sig.	T	Standardized	Unstandardized Coefficients		Model		
		Beta	Std. Error	B			
.518	.658		3843386451.059	2528585355.439	(Constant)	1	
.000	5.937	.792	1.443	8.569	عجز_الموازنة		

R Square (0.62) وهو رقم يقترب من الواحد الصحيح مما يعني أن نموذج تحليل الانحدار متوسط. وكذلك يرجع 38% من التغيرات على المتغير التابع (الناتج المحلي) الى تأثير عوامل اخرى يمكن التنبؤ من خلالها بمتغيرات جوهرية لها اثر واضح وكبير على المتغير التابع. بلغت نسبة معامل التحديد المعدل **Adjusted R Square**(0.609) اي 60.9% مما يعني ان هذه النسبة تؤثر بشكل كبير على عدد السنوات، يمكن ايجاد المعادلة الخطية التالية: **Y=252858+8.569(X)+e**

الناتج المحلي=Y

عجز الموازنة=X

تبين أن المتغير(الناتج المحلي) كانت نسبة(**P-value=0**) أي **(level of sig.< 5%)** وهذا يدل على تأثير هذا المتغير على الناتج المحلي في لبنان مما يدفع إلى رفض فرضية العدم H0 وقبول H1.

وهذا يعني رفض الفرضية القائلة أن العجز المالي لا يؤثر على الناتج المحلي وقبول الفرضية القائلة بتأثير العجز في الموازنة على الناتج المحلي.

اثر العجز في الموازنة على القوى العاملة:

لاختبار الفرضية السادسة: يوجد علاقة ذات دلالة احصائية لعجز الموازنة مع الزمن. سوف يتم دراسة المتغير التابع(القوى العاملة) والمتغير المستقل (العجز) في لبنان وذلك باستعمال الانحدار البسيط ويتم عرض النتائج في الجدول التالي:

جدول رقم 8: نتائج تحليل البرنامج الاحصائي للقوى العاملة

Std. Error of the Estimate		Adjusted R Square		R Square	R	Model
440695.31880		-.021		.025	.159[a]	1
Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Model	
.467[b]	.548	15.844	1	15.844	Regression	1
		27.138	21	569.895	Residual	
			22	585.739	Total	
Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model	
		Beta	Std. Error	B		
.000	6.225		223608.485	1391955.912	(Constant)	1
.467	.740	.159	.000	6.217E-5	عجز_الموازنة	

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الرابع والخمسون (تشرين الأول) 2022
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

R Square يساوي 0.025 وهو رقم بعيد عن الواحد الصحيح مما يعني أن نموذج تحليل الانحدار ضعيف جدا (ارتباط طردي ضعيف) ويجب علينا إهمال المعادلة التي حصلنا من هذا التحليل والبحث على اثر العجز في الموازنة على متغيرات اقتصادية اخرى. وكذلك يرجع 97.5% من التغيرات على المتغير التابع(القوى العاملة) الى تأثير عوامل اخرى يمكن التنبؤ من خلالها بمتغيرات جوهرية لها اثر واضح وكبير على المتغير التابع.

نسبة معامل التحديد المعدل **Adjusted R Square** نرى انه اعطى نتيجة سلبية بلغت 0.021- وهي تدل على قدرة تفسيرية عكسية شديدة التدني اي ان الزيادة او الارتفاع في المتغير الاول يقابلها نقص او انخفاض في المتغير الثاني والعكس صحيح. من خلال الجداول يمكن ايجاد المعادلة الخطية التالية:

Y=1391955.91+621E-5(X)+e

القوى العاملة =Y، عجز الموازنة=X

تبين أن المتغير(القوى العاملة) كانت نسبة **(P-value 0.467) (level of sig.> 5%)** وهذا يدل على عدم تأثير هذا المتغير على القوى العاملة في لبنان مما يدفع إلى قبول فرضية العدم H0 ورفض H1.

وهذا يعني رفض الفرضية القائلة أن العجز المالي يؤثر على القوى العاملة.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الرابع والخمسون (تشرين الأول) 2022
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

الخاتمة والتوصيات

الخاتمة

اتخذت الموازنة العامة بداية دور يقتصر على المفهوم المالي فحسب ومع تطور مفهوم الموازنة اصبحت المحور الذي تدور حوله جميع اعمال الدولة ونشاطاتها في كل الميادين حيث اصبحت الموازنة صك تشريعي تقدر فيه نفقات الدولة وواردتها عن سنة مقبلة بموجبه الجباية والانفاق.

لقد ازداد العجز في الموازنة العامة في لبنان بشكل كبير خلال السنوات العشر الأخيرة وأصبح عبئاً على الاقتصاد الوطني يتحمله المواطن اللبناني، بحيث تعاني الموازنة العامة في لبنان للمرحلة الممتدة (1992-2018) من عجز متزايد ومستمر ومن مشكلة اساسية وهي عدم اقرار الموازنة منذ سنة 2005

اما اثر العجز في الموازنة في لبنان على النمو الاقتصادي فقد تمت دراستها عبر استخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) وذلك عبر دراسة الانحدار البسيط بحيث اظهرت النتائج عدم وجود اثر للعجز على نمو الاقتصاد، لذلك قمنا بدراسة الاثر للعجزعلى بعض المتغيرات الاقتصادية حيث تبين وجود علاقة طردية ضعيفة جداً بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي، وعلاقة طردية متوسطة وذات دلالة احصائية بين عجز الموازنة والزمن كذلك مع الدين العام والناتج المحلي، وعلاقة عكسية شديدة التدني بين الاستثمار والقوى العاملة وليست ذات دلالة احصائية ما يمكن القول ان سياسة عجز الموازنة وخلال العشر سنوات الاخيرة من عدم اقرار الموازن وبعدها لم تتمكن من تحقيق الغاية المرجوة منها، اي القيام بمشاريع استثمارية قادرة على زيادة الناتج الحقيقي . وهذا يفسر إلى حد كبير تردي الخدمات وتدني مواصفات البنى التحتية وضعف قدرتها الاستيعابية.

التوصيات

توصي الدراسة بالاتي:

-توفير الشفافية والافصاح في المعاملات المالية الحكومية في الأوقات المناسب.

-التأكد ان علاج عجز الموازنة لا يعني انهاءه، بل قد يكون من الاجدى وجود حجم معين من العجز وفقا لمقدرات الاقتصاد الوطني، بحيث يساهم في تحقيق اهداف السيسية الاقتصادية والاجتماعية.

-يجب القيام بإصلاحات سياسية لإلغاء نظام المحاصصة الطائفي.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الرابع والخمسون (تشرين الأول) 2022
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

-دراسة امكانية توجيه الانفاق الحكومي إلى المشاريع الاستثمارية المدرة للدخل محاولة تغطية العجز في الموازنة من ايرادات هذه المشاريع.

-تخفيض الانفاق وزيادة الدخل عبر تطبيق ضريبة على الدخل تكون تصاعدية وتطبيق جباية فعاله من شأن هذه السياسة أن تخفف العبء على الطبقة الوسطى مما يؤدي الى عجلة الاقتصاد.

-تعاون سياسي والتزام واضح بسياسة مالية تبدأ بإقرار الموازنة العامة سنوياً على أن تشمل جميع النفقات الحكومية

-دراسة أثر خصصه العديد من المشاريع بهدف استغلال الموارد الاقتصادية بطريقة أكثر كفاءة تزيد من الناتج المحلي الإجمالي.

-إلغاء الدين الخارجي نتيجة لقرار سياسي: بما أن الدين الخارجي مفروض على لبنان وبفائدة عالية وشروط قاسية كسياسيات التعديل الهيكلي (خصصه...) فيمكنه بموجب قرار سياسي استعاد استقلاليته الاقتصادية واعلان رفضه بشكل نهائي دفع الدين.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الرابع والخمسون (تشرين الأول) 2022
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

لائحة المصادر والمراجع

1. ابو زكي، رشا، (2014)، الدين العام في لبنان، مجلة العربي، العدد 100،بيروت.
2. تقارير البنك الدولي، (2011-2018)
3. الجمهورية اللبنانية، وزارة المالية، القسم الثالث، الموازنة العامة للدولة، لبنان، 2010.
4. الجمهورية اللبنانية، وزارة المالية، مرصد المالية العامة، (2018)، لبنان.
5. الخطيب، خالد(2005)، اسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الاردن.
6. ديوان المحاسبة، (2001)، التقرير السنوي 1999- 2000(الجريدة الرسمية)، عدد 35.
7. العزام، فاروق (1995)، عجز الموازنة العامة واثره على الاقتصاد الاردني، رسالة ماجستير ، الجامعة الاردنية، عمان.
8. العلي، عادل (2009)، المالية العامة، دار زهران، عمان.
9. العدوان، خالد، الشرعة، محمد، (2014)، الابعاد السياسية للموازنة العامة للدولة، دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد41، العدد3، الاردن.
10. العزاوي، رحيم، (2008)، سلسلة المنهل في العلوم التربوية: مقدمة في منهج الباحث العلمي، ط1، دار دجلة، عمان
11. العياش، غسان(1997)، أزمة المالية العامة في لبنان، دار النهار للنشر، بيروت.
12. المر، كوزيت، (2018)، تحديات الادارة المالية العامة في لبنان، (2018/2017)، رسالة ماجستير، الجامعة اللبنانية، جل الديب، لبنان.
13. عواضة، حسن(2000)، المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت.
14. عجاقة، جاسم، (2018)، "في لبنان ...لا إستدامة للمالية العامّة بلا تحفيز الإستثمارات، الجمهورية، لبنان.
15. فرحات، فوزت(2010)، دراسة التشريع المالي اللبناني مقارنة مع بعض التشريعات العبية والعالمية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.
16. قرداحي، شربل، (2018)، العجز المالي والدين العام تقاسم كلفة الحل، جريدة الاخبار، لبنان.
17. مصرف لبنان التقارير السنوية الاقتصادية للأعوام، (1992الى 2018)

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الرابع والخمسون (تشرين الأول) 2022
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/